

داعش يلعب ورقة القضية الفلسطينية

هشام النجار
كاتب مصري

الأسلوب الذي اتبعته جميع التنظيمات المتطرفة.

يحرص التنظيم عبر قيادته الجديدة على إثبات نفسه في الساحتين العراقية والسورية، ومد بصره إلى ساحات أخرى في ليبيا والصومال ودول أفريقية عديدة، عبر تعاطيه في إصداراته مع قضايا كبرى على غرار الفصائل الموالية للقاعدة، بهدف امتصاص صدمة هزيمته وتراجع حضوره في المنطقة العربية، وإظهار نفسه كمنافس للقوى الكبرى وخطتها.

ويحاول داعش استعادة بريقه في هذا المضمار، فإذا كان تنظيم القاعدة يحرص على تقديم نفسه كمنافس ضد الروس، فهو يريد أن يكتسب أرضا سياسية جديدة من خلال طرح اسمه كمنافس في مواجهة مشاريع أميركا وإسرائيل. وحرص التنظيم على التقليل من تأثير هزيمته مستفيدا من التطورات بشأن التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية، على خلفية استهداف مصالح واشنطن في العراق واغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني، وروج لاستفادته من انشغال أعدائه بانفهم عنه في كل مكان غير مباين بأثار حروبهم البينية على حربهم المشتركة ضد الدولة الإسلامية.

خليفة البغدادي يعلن في تسجيل صوتي ما سماه البدء في مرحلة جديدة تستهدف إسرائيل

وفي سياق خطته الداعية يمكن فهم تهديده باستهداف إسرائيل، بذريعة تحرير الأراضي المغتصبة، كمحاولة لوقف استنزاف موارده البشرية لصالح تنظيمات جهادية منافسة.

يمكن فهم هذه المعطيات مع اعتياد داعش على طرح نفسه كبديل عن قوى إسلامية جهادية في ساحات مختلفة في العالم. حيث يطرح التنظيم نفسه في أفريقيا كبديل عن القاعدة، وفي أفغانستان كبديل عن طالبان بعد انخراطها في مفاوضات مع واشنطن. وهكذا يحرص التنظيم على أن يكون بدلا عن تنظيمات أخرى يراها مناهضة له، وقادرة على التأثير في حضوره ولو كان محدودا.

واختار داعش إسرائيل، في إشارة إلى أنه سيحل محل المقاومة الفلسطينية التي تراجع دورها وهي الثغرة التي يمكن أن تسبب له متاعب، خاصة إذا جرى فلوله في فكر في نطاق التجنيد في الضفة الغربية.



ضرب إسرائيل داعية للتجنيد

القاهرة - يكابد تنظيم داعش في الوقت الراهن لإجراء عملية إعادة هيكلة لتنظيم صفوفه بعد تلقيه هزائم كبرى في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في سوريا والعراق. وتلقف التنظيم الإرهابي مؤخرا الجدل الدائر حول صفقة القرن الأميركية ليرجح لنفسه في الأوساط الجهادية بأنه تنظيم مرتبط بالقضايا الإقليمية الجاذبة، رغم أنه من المعلوم أن القضية الفلسطينية تأتي في مرتبة متأخرة في اهتمام وتفاعل طيف الإسلام السياسي والجهادي..

ودفع تراجع تنظيم داعش بعد مقتل زعيمه أبو بكر البغدادي، نحو القفز على ملف حيوي يثير الشجون لدى الشباب في العالم الإسلامي، خاصة مع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن تفاصيل صفقة القرن، من خلال حض الجماعات المنتمية إليه بالتركيز على شن هجمات ضد إسرائيل. وبنت حسابات تابعة للتنظيم على تلغرام مؤخرا كلمة صوتية للمتحدث الجديد باسمه أبو حمزة القرشي، معلنا ما أسماه بدء مرحلة جديدة من النضال ضد إسرائيل، مكررا في كلمته ذكر "الطريق إلى بيت المقدس".

ويعد هذا التسجيل الأول للزعيم الجديد لداعش وتجاوزت مدته 37 دقيقة، وتضمن هجوماً على الولايات المتحدة وحركة حماس والمليشيات العراقية الشيعية وجماعة الإخوان والأكراد، ومن أسماهم بالمرتدين من أبناء العشائر العراقية، مادحا ما وصفه بنضال ومقاومة التنظيم وملاحمه خلال الاحتلال الأميركي للعراق، في إشارة تنطوي على استعداد للتضحية من أجل فلسطين. ويسعى داعش لتعويض ضعف آليات التجنيد والاستقطاب لديه وتراجع حضوره في معاقلة الرئيسية في سوريا والعراق، وإلى استعادة زخمه في هذه الساحات، مغازلا مشاعر شرائح من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية والرافضين لصفقة القرن الأميركية.

ويحرص داعش على طرح اسمه كطرف جهادي فاعل في القضايا الإقليمية الكبرى التي تهم العالم الإسلامي وكجبهة للتصدي في وجه مشاريع القوى الغربية. وقال كمال حبيب، الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية، إن تنظيم داعش يوظف صفقة القرن لإعادة تسويق نفسه كتيار يدافع عن القضية الفلسطينية التي تعتبر الأهم بالنسبة للمسلمين والعرب، والتغلب على الصورة الذهنية التي ارتبطت به كتتنظيم إرهابي متطرف.

وأضاف، لـ "العرب"، أن صفقة القرن بمثابة قبلة حياة انتظرها التنظيم لإعادة استقطاب المزيد من الأتباع ومخاطبة قطاع الشباب الذي يمثل شريحة كبيرة في غالبية الدول العربية، عبر استغلال الانحياز الأميركي الكامل ضد الفلسطينيين والالتفاف على حقوقهم، مكررا



انحياز مفوض

وتشكيل لجنة لتنفيذ القرار بعد هدم عشر بنايات سكنية في منطقة وادي المحصر الخاضعة لمنطقة صور باهر التي تعد من مناطق (أ) التابعة أمنيا وإداريا للسلطة الفلسطينية بحسب اتفاقات أوسلو.

وكانت سمة التحرك العربي العامة مبنية على الرفض أو القبول المشروط المكتسب سياسيا، وهو الموقف الصحيح في انتظار تفاصيل أكبر عن حيثيات صفقة لم يعلن عن تفاصيلها كاملة.

مستقبل الصفقة

يبقى مصير المبادرة الأميركية مرتبطا بمدى فوز ترامب بولاية جديدة في الفترة من 2021-2025، وما ستفرزه نتائج الانتخابات الإسرائيلية الثالثة في أقل من عام من تغيير أو عدم تغيير في الخارطة الإسرائيلية بفوز نتنياهو من جديد من عدمه.

في المقابل، تبقى المبادرة الاقتصادية رهينة قبول الدول العربية لها، وحصولها على دعم الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين، وذلك في الوقت الذي أبدت فيه مؤسسات الأمم المتحدة شكوكا قوية.

وتثير الكثير من المؤسسات الأممية تحفظات في غياب أي مشاورات حول تفاصيل خطة السلام. أما على المستوى العربي، يبقى أبرز تصريح سياسي للعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي أكد بأن "السعودية تقبل ما يقبله الفلسطينيون وترفض ما يرفضونه"، فيما ذهبت الإمارات العربية المتحدة إلى التذكير بموقفها السياسي الثابت في قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وأكدت بذلك على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية، كما المشاركة في كل دعم مالي وسياسي يتيح تعزيز جهود التنمية والازدهار والتخفيف من معاناة الفلسطينيين.

أما المغرب الذي يتولى رئاسة لجنة القدس، والذي تربطه علاقات وثيقة وقوية باليهود المغاربة والبالغ عددهم حوالي 600 ألف مواطن في إسرائيل، أكد من جديد بأن المرجعيات والقرارات الدولية الخاصة بالحقوق الفلسطينية لا تنفصل عن مسار البحث عن حلول اقتصادية وتنموية تكمل المسار السياسي وتدعمه، وهي ليست بديلا عنه.

كما أكد الجانب المصري موقفه الثابت في حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وباعتبار واضح الرفض التام لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في مصر والأردن ولبنان وسوريا أو توطينهم في شبه جزيرة سيناء.

انتشار في كافة الأراضي الفلسطينية سيؤدي إلى نتائج عكسية. ركز الجانب العربي منذ عرض تفاصيل خطة جاريد كوشنير للسلام الاقتصادي على إبقاء صفقة القرن عند حدود الحكم الذاتي، ومن ثم قبلت الأطراف العربية بالمشاركة في ورشة المناة التي انعقدت في 26-25 يونيو 2019 التي تم فيها عرض وثيقة من أربعين صفحة تشمل 179 مشروعا وبرنامجا اقتصاديا واجتماعيا يصل تمويله إلى خمسين بليون دولار على عشر سنوات.

وكشفت أنه يمكن المشاركة باستثمارات عربية تعمل على تحرير الاقتصاد الفلسطيني نسبيا من القبضة الإسرائيلية بإدماجه في اقتصاديات المنطقة ككل، وبالتالي فتح باب الاستثمار أمام الدول العربية.

وحذرت المواقف العربية من أن غياب أي اتصال مع السلطة الفلسطينية والاكتماء بممارسة الضغوط والانحياز لطرف على حساب آخر، لن يساعد مطلقا على انضمام الفلسطينيين إلى المشاركة في خطة السلام بسبب غياب الحد الأدنى من الحياد في ظل نكران الحقوق الوطنية والسياسية للفلسطينيين.

الاتجاه العام للمبادرة الأميركية قوبل بانتقادات لاذعة تشكك في جدية الخطة وقدرتها على حلحلة الصراع العربي الإسرائيلي

يضاف إلى كل هذا الغموض الذي يميز خطة واشنطن للسلام، خاصة أن انحياز الوسيط الأميركي يفتح في النهاية الباب أمام عدة أطراف إقليمية للدعاية المضادة، بحيث فسح غياب الإشارة إلى مصير الدولة الفلسطينية المستقلة، المجال للمزايدة السياسية والدعاية المضادة من قبل إيران وتركيا وحركات الإسلام السياسي للتحريك في مصداقية الدول العربية، واتهامها بأنها غير ثوابت مواقفها من القضية الفلسطينية.

وعقب ورشة المنامة برزت المزادات، وخاصة منها الإيرانية والتركية ومن الإخوان المسلمين، التي قامت بدعاية مضادة للجهود العربية الرسمية التي كانت تلعب على عامل الوقت في ظل ظروف لم تكن تغرب ساعاتها موالية لا في صالح العرب ولا الفلسطينيين.

وترجمت لعبة المحاور عندما تقدمت حركة حماس في غزة باتفاقية هدنة مع إسرائيل قبل ورشة المنامة، فيما كانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت عن وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل،

تعد صفقة القرن من أكثر المبادرات المثيرة للجدل بعدما رفعت شعار إيجاد حلول جذرية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتجاوز كل المبادرات المتعسرة التي قدمتها الإدارات الأميركية المتعاقبة والمجتمع الدولي طوال عقود. وعلى عكس ما سبق، وضعت الخطة الأميركية قاطرتها على سكة تضع السلام الاقتصادي أمام السلام السياسي قبل التعرض لقضايا التسوية السياسية خلال فترة تمتد إلى 4 سنوات، وهو ما أثار عدة أسئلة حول أهداف الصفقة بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية الاقتراحات التي تحبل بها بعد طول انتظار لتفاصيل الحل السياسي.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة
فانيسين باريس 8

والفلسطينيين، نظير إعطاء الجانب الفلسطيني تمثيلية رمزية تقتصر على إدارة كل ما هو خارج حدود جدار الفصل المحيط بالمدينة المقدسة.

أما بالنسبة لقطاع غزة فكانت منطلقات الصفقة اقتصادية ومن أبرزها إقامة ميناء في غزة، وتشديد منطقة صناعية في سيناء على حدود غزة، وجسر أو نفق يربط بين الضفة الغربية وغزة، مقابل نزع سلاح الفصائل ووضع القطر تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

إن الاتجاه العام الذي طرحته المبادرة الأميركية، قوبل بانتقادات لاذعة تشكك في جدية المبادرة وحظوظها في حلحلة الصراع العربي - الإسرائيلي وقبول السلطة الفلسطينية بها، ما دامت الخطة تنطلق من تغيير طبيعة الصراع بما يخدم مصالح إسرائيل قبل كل شيء.

وترتكز الخطة على رؤية تختلف في جوهرها مع كل تصورات الإدارات الأميركية السابقة، بتأكيد أنها تحتوي على حل واقعي يقوم على حكم ذاتي محدود يشمل مساحة 70 بالمئة من الضفة الغربية، يمكن أن تكون عاصمتها الإدارية بلدة "شعفاط" أحد أحياء شمال شرقي القدس نسبة إلى الامبراطور الروماني شافاط.

ويبقى المسكوت عنه في الصفقة هو مصير قرارات الأمم المتحدة، حيث عبر دونيس روس المفاوض الأميركي السابق بأن فرصة ترامب في حل الصراع ضعيفة، وأن توقيتها غير مناسب بالنسبة للعديد من الأطراف.

ولن يساعد تجاوز الشرعية الدولية في قبول تسوية تقوم على فرض الأمر الواقع، خاصة في ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب ومنها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017، وقانون القومية اليهودية (2018)، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ومحاولة فرض سيادة إسرائيل على الجولان (2019)، ثم قطع المساعدات المالية عن اللاجئين الفلسطينيين ووقفها عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

وتتعرض الصفقة أيضا لانتقادات خبراء أمنيين ومراكز التفكير الإسرائيلية، حيث ترى هذه الهياكل بأن ضم المستوطنات يفرض على الجيش إعادة

ترامب، الفلأثناء، عقب لقائه الاثنين في اجتماع منفصلين كلا من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وخضمه السياسي بني غانتس، الخطة الأميركية للسلام أو ما يعرف بصفقة القرن المرفوضة فلسطينيا والمشكوك في نواياها عربيا ودوليا.

وترتكز الصفقة على تقسيم جغرافي، وضعته اتفاقية أوسلو لأراضي الضفة الغربية، والذي يشمل توزيعها على ثلاث مناطق، هي "أ" و"ب" و"ج".

وتمثل المنطقة "أ" نحو 18 بالمئة من مساحة الضفة، وهي خاضعة للسلطة الفلسطينية أمنيا وإداريا، فيما تعد المنطقة "ب" 21 بالمئة، وتخضع لإدارة مدينة فلسطينية، بينما الإدارة الأمنية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، أما أراضي منطقة "ج"، التي تشكل 61 بالمئة من مساحة الضفة، فتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية، ترفض على السلطة الفلسطينية الحصول على موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبل القيام بأي مشاريع فلسطينية بها.

التقسيم الجغرافي

إن تفاصيل المستوطنات جعلت الترتيبات المنصوص عليها في بعض بنود الصفقة تطالب بالإبقاء على 15 مستوطنة من أصل 100، تحت السيادة الإسرائيلية رغم أنها في الأراضي الفلسطينية، بينما تطالب الخطة إسرائيل بإخلاء 60 موقعا يعيش فيها نحو 3 آلاف مستوطن.

هذه الحيثيات المسببة، تؤكد أن صفقة القرن عملت على فرض الأمر الواقع الحالي الذي يكرس حق إسرائيل في ضم ما بين 30 إلى 40 بالمئة من أراضي المنطقة "ج" بالضفة الغربية، فيما وضعت مدينة القدس المحتلة كاملة تحت "سيادة إسرائيل"، ومن ثم، يخضع الحرم القدسي الشريف والأماكن المقدسة بموجبها إلى إدارة مشتركة بين إسرائيل